السعودية تعلن عن أضخم ميزانية فى تاريخها.. وإيرادات تجاوزت 330.5 مليار دولار.. وفائض بقيمة 102.9 مليار دولار.. وزيادة الإيرادات الفعلية بـ 77 % عن المقدر لها.. والمواد البترولية تشكل 92 % منها

أعلنت الحكومة السعودية أمس عن أضخم ميزانية فى تاريخها، وذلك خلال جلسة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وذلك فى قصر الملك بالعاصمة السعودية الرياض.

وتوقع البيان الصادر عن وزارة المالية السعودية بخصوص الميزانية أن تصل الإيرادات الفعلية فى نهاية العام المالى الحالى إلى 1.239 تريليون ريال 330.5) مليار دولار)، وذلك بزيادة نسبتها 77 فى المائة عن المقدر لها بالميزانية، شكلت الإيرادات البترولية منها 92 فى المائة.

فى المقابل يتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالى الحالى نحو 853 مليار ريال 227.4) مليار دولار)، وذلك بزيادة تصل إلى 163 مليار ريال 43.4) مليار دولار) بارتفاع 23.6% عما صدرت به الميزانية، وذلك بفائض 386 مليار ريال 102.9) مليار دولار)، مشيرة إلى أن المصروفات أعلاه لا تشمل ما يخص مشاريع البرنامج الإضافى الممولة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتى يقدر أن يبلغ المصروف عليها فى نهاية العام المالى الحالى 46 مليار ريال 12.2) مليار دولار)، حيث إنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد. وقال البيان إن تلك الزيادة فى مصروفات الرواتب وما فى حكمها للشهر الثالث عشر (صفر عام 4341هـ)، وتغطية الزيادة فى الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتوسعة المسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوى الشريف، وزيادة الصرف على مشاريع التنموية والخدمية الأخرى.

كما تتضمن زيادة المصروفات، الالتزامات المترتبة نتيجة تثبيت العاملين والتى بلغت أكثر من 10 مليار ريال 2.6) مليار دولار)، وتعويض صندوق التنمية العقارية عن الإعفاءات وزيادة رأس ماله ورأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودى والبالغة أكثر من 19.5 مليار ريال 5.2) مليار دولار)، وإعانة الباحثين عن العمل »حافز« نتيجة زيادة عدد المستفيدين، ويتوقع أن يبلغ ما سيتم صرفه لهذا الغرض حتى نهاية شهر »صفر 4341هـ« نحو03 مليار ريال. وبلغ عدد عقود المشاريع التى طرحت خلال العام المالى الحالى وتمت مراجعتها من قبل الوزارة نحو0002 عقد تبلغ قيمتها حوالى 137 مليار ريال 36.5) مليار دولار)، وتشمل ما تم تمويله من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة.

وقالت وزارة المالية السعودية إنه يتوقع انخفاض حجم الدين العام بنهاية العام المالى الحالى 2012 إلى 98.848 مليار ريال 26.2) مليار دولار) ويمثل 3.6% من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع لعام 2012 مقارنة بمبلغ 135.5 مليار ريال 36.1) مليار دولار) بنهاية العام المالى الماضى .2011

وبلغت تقديرات الإيرادات العامة للميزانية المقبلة مبلغ 829 مليار ريال 221) مليار دولار)، بينما حددت النفقات العامة بمبلغ 820 مليار ريال، فى الوقت الذى يقدر الفائض فى الميزانية بمبلغ 9 مليارات ريال.

وبرزت الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالى المقبل 2013 بناء على التوجيهات السامية الكريمة ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية وتشجيع البيئة الاستثمارية التى من شأنها إيجاد فرص العمل للمواطنين وفقا لما ذكره بيان وزارة المالية، ودفع عجلة النموالاقتصادي، حيث استمر التركيز فى الميزانية على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التى سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو582 مليار ريال 76) مليار دولار)، ووفقا لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة فى خطة التنمية التاسعة التى بدأت فى العام المالى .2010

وبلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالى وتدريب القوى العاملة ما يقارب 204 مليارات ريال 54.4) مليار دولار) ويمثل نحو52 فى المائة من النفقات المعتمدة بالميزانية، بزيادة تقارب 21 فى المائة عما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالى الحالى 2102، بينما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو001 مليار ريال 26.6) مليار دولار) بزيادة نسبتها 16 فى المائة عما تم تخصيصه بميزانية العام المالى الحالى .2012 وبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو63 مليار ريال بزيادة نسبتها 23 فى المائة عما تم تخصيصه بميزانية العام المالى الحالى منها أكثر من 4 مليارات ريال 1.06) مليار دولار) ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وقال بيان وزارة المالية السعودية إن مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل بلغ 65 مليار ريال 17.3) مليار دولار) بزيادة نسبتها 16% عما تم تخصيصه بميزانية العام المالى الحالى لاستكمال أعمال الطرق بمختلف مناطق المملكة وتطوير بعض المطارات والمرافق والموانئ ودعم صندوق التنمية العقارية لتقديم قروض المساكن للمواطنين، واستكمال البنية التحتية للمدن الصناعية والتعدينية بالجبيل وينبع ورأس الخير. وأشار البيان إلى أن ما خصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى أكثر من 57 مليار ريال 15.2) مليار دولار) بزيادة نسبتها 11% عما تم تخصيصه بميزانية العام المالى الحالي.

وذكر البيان أنه إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التى تهدف إلى دعم قطاعات متعددة، ستسهم فى مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو. وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التى قدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودى للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومى منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالى الحالى 2102، نحو005 مليار ريال 133.3) مليار دولار)، ويتوقع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالى المقبل أكثر من 68.2 مليار ريال 18.1) مليار دولار).

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية، فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية 2012 مبلغ 26 مليار ريال، ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالى المقبل 3.2 مليار ريال.

وأشارت وزارة المالية السعودية إلى أنه سيتم الاستمرار فى تنفيذ »الخطة الوطنية للعلوم والتقنية«، وسوف يؤدى تنفيذها إلى تحقيق نقلة فى دعم البحث العلمى والتطوير التقنى ونقل وتوطين التقنية، كما سيتم الاستمرار فى الإنفاق على المرحلة الثانية من »المشروع الوطنى للتعاملات الإلكترونية الحكومية«.

ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالى لعام 2012 وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات 2.727.4 تريليون ريال 727) مليار دولار) بالأسعار الجارية بزيادة 8.6% عن المتحقق فى العام المالى الماضى 1102، أما الناتج المحلى للقطاع غير البترولى بشقيه الحكومى والخاص فيتوقع أن يحقق نموا نسبته 2.11%، حيث يتوقع أن ينموالقطاع الحكومى بنسبة 10.6% والقطاع الخاص بنسبة 11.5% بالأسعار الحالية. ونتيجة للتعداد الاقتصادى الشامل الذى قامت به مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتحديث الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، فقد تم تنقيح معدل النموالحقيقى لعام 2011 ليصبح 8.5% بدلا من .7% أما النموبالأسعار الثابتة لهذا العام فيتوقع أن يشهد الناتج المحلى نموا نسبته 8.6%، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولى نموا بنسبة

5.5%، وأن يبلغ نموالناتج المحلى للقطاع غير البترولى .7.2%

محافظ »السعودى المركزي«: الميزانية تؤكد حرص الدولة على التنمية الاقتصادية والبشرية

* قال الدكتور فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد، (البنك السعودى المركزي)، إن الميزانية السعودية التى ظهرت أمس، »أكدت مكانة الوضع المالى للسعودية والحرص على الاستمرار فى الإنفاق على التنمية الاقتصادية والبشرية، وبحسب الأرقام الأولية؛ فقد واصلت البلاد تحقيق فائض جيد فى الميزانية، وذلك تعزيزا لقدرتها المالية وبما يحقق الاستمرار فى الإنفاق على المشاريع التنموية«.

وأضاف المحافظ: »يتضح من مخصصات ميزانية 2013 التركيز على تنمية العنصر البشرى وتعزيز البنية التحتية وزيادة الإنفاق عليهما، ويتوقع أن يؤدى ذلك كله إلى المزيد من النموالاقتصادى الذى سينعكس إيجابا على مستوى معيشة أبناء الوطن. لافتا إلى أن الدولة تدعم تواصل تمويل النهضة التنموية وما تقوم به المؤسسات المالية المحلية من دور تنموي، لا سيما دورها فى تمويل ودعم احتياجات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية«.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 30/12/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com